

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٣٢٨٣ لسنة ١٩٦٢

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ بشأن

التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ٣٣٦٠ لسنة ١٩٦٠ بشأن وضع مرقى عربات

النوم على خطوط سكك حديد مصر تحت الحراسة الإدارية ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرر :

مادة ١ - عين السيد المهندس سليمان عبد الحمى مساعد مدير عام هيئة السكك الحديدية حارسا إداريا على مرقى عربات النوم على خطوط سكك حديد مصر خلف السيد المهندس محمود عبد المنعم حلمي مدير عام هيئة النقل البري .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ما

مدير الرياسة الجمهورية في ٦ رجب سنة ١٣٨٢ (٢ ديسمبر سنة ١٩٦٢)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٣٢٩٢ لسنة ١٩٦٢

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ بشأن

التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ١٦٦٥ لسنة ١٩٦١ بمسؤوليات وتنظيم وزارة

التعليم العالي ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ١٩١١ لسنة ١٩٥٩ بالألئحة التنفيذية لقانون

تنظيم الجامعات بالجمهورية العربية المتحدة والقرارات المعدلة له ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرر :

مادة ١ - استثناء من أحكام اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات المشار إليها يعني أعضاء هيئة التدريس الذين يتدربون من الجامعات لإلقاء دروس ومحاضرات والقيام بتأريخ عملية في الجامع الأزهر والكليات والمعاهد العالية ومراكز التدريب التابعة لوزارة التعليم العالي من قيد الحد الأعلى لعدد ساعات التدريس التي يتدربون لها .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به ابتداء من السنة الدراسية ١٩٦٢ / ١٩٦٣ لمدة ثلاث سنوات دراسية ما

مدير الرياسة الجمهورية في ٦ رجب سنة ١٣٨٢ (٢ ديسمبر سنة ١٩٦٢)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٣٢٩٣ لسنة ١٩٦٢

في شأن تنظيم صرف السلف للعامل في حالة البطالة واستردادها

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والقوانين المعدلة له ؛

وعلى قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ والقوانين المعدلة له ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - يشترط لحصول العامل على السلفة المشار إليها في المادة ٦١ مكررا (١) من قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه ألا يكون تمطله عن العمل نتيجة لانتفاء خدمته لأحد الأسباب الواردة بالمادة ٧٦ من قانون العمل وأن يكون قد أمضى في خدمة صاحب العمل مدة لا تقل عن ستة أشهر .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٣٢٩٤ لسنة ١٩٦٢

في شأن إضافة أمراض مهنية إلى الجدول المرفق بقانون التأمينات الاجتماعية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ والقوانين المعدلة له ؛

وعلى ما أقره مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرر :

مادة ١ - تضاف الأمراض المهنية المبينة بالجدول المرفق إلى جدول أمراض المهنة المحقق بقانون التأمينات الاجتماعية .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ما

صدرت به الجمهورية في ٦ رجب سنة ١٣٨٢ (٣ ديسمبر سنة ١٩٦٢)

جمال عبد الناصر

جدول

إضافة أمراض مهنية إلى الجدول رقم (١)
المرفق بقانون التأمينات الاجتماعية

رقم سلسلة	نوع المرض	العمليات أو الأعمال المسببة لهذا المرض
٢٥	التسمم بالبريليوم	أى عمل يستدعى استعمال أو تداول هذا العنصر أو مركباته أو المواد المحتوية عليه
٢٦	التسمم بالسليسيوم	وكذا أى عمل يستدعى التعرض لتبارة أو أبخرته أو مركباته أو المواد المحتوية عليه .
٢٧	مرض التقيحون	العمل على أعماق تحت سطح الماء .

مادة ٢ - على العامل أن يثبت شهادة من مكتب القوى العاملة الذى يقع في دائرة اختصاصه أنه مازال متطلبا عن العمل حتى تاريخ تحرير الشهادة ، وأنه تردد على المكتب مرة على الأقل كل أسبوعين خلال المدة السالفة على هذا التاريخ ، وأنه لم يرفض الالتحاق بعمل عرضه المكتب عليه خلال هذه الفترة .

وتحرم هذه الشهادة على الأتوفج الذى تعده المؤسسة ويعتمده وزير العمل لهذا الغرض .

مادة ٣ - تصرف السنة على دفعات شهرية اعتبارا من أول الشهر الذى لاقى فيه شهريين من تاريخ ثبوت فصل العامل من عمله .

وتقدر المدة الواحدة بواقع ٥٠ ٪ من الأجر الأخير الذى سددت على أساسه الاشتراكات عن المزمع عليه المؤسسة ويستمر صرف هذه الدفعات طوال مدة تعطله عن العمل ، بحيث لا يستمر صرفها أكثر من ستة شهور .

ويضمن قبل صرف كل دفعة إثبات التعطل طبقا لأحكام المادة السابقة .

مادة ٤ - لا يجوز في جميع الأحوال أن يزيد رصيد السلف التى تمنح للدائل عن أجر ثلاثة شهور ويتخذ الأجر الأخير أساسا لذلك في كل حالة .

مادة ٥ - تسترد المؤسسة السلف المتوقعة للعامل عند التحاقه بعمل جديد وذلك على أقساط شهرية وبدون فوائد بواقع ١٠ ٪ من أجره ، وعلى صاحب العمل اقتطاع تلك الأقساط من أجر العامل على الأساس المذكور وتوريدها للمؤسسة شهريا . وذلك اعتبارا من أجر الشهر التالى لاختطاره بذلك .

مادة ٦ - تخفف المؤسسة بما لا يجاوز ١٠ ٪ من مدائش المؤمن عليه حين الوفاء بقية ما يكون قد اقتضاء من سلف طبقا لأحكام هذا القرار . ويكون وفاة هذه السلف دفعة واحدة من تعويض الدفعة الواحدة وفقا لأحكام المادتين ٥٩ و ٦٠ من قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه . ويعنى المستحقون عن المؤمن عليهم في حالة وفاتهم من سداد أرصدة تلك السلف .

مادة ٧ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ما

صدرت به الجمهورية في ٦ رجب سنة ١٣٨٢ (٣ ديسمبر سنة ١٩٦٢)

جمال عبد الناصر